دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين#

The role of Basel II in reducing credit risks in the Palestinian commercial banks

رابح مرار[1]،*، و عاصم عودة[2]

Rabeh Morrar[1] & Assem Oudeh[2]

[1]قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
[2]البنك الاهلي الاردني، رام الله، فلسطين

[1]Department of Economics, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah University, Nablus, Palestine. [2] Jordan National Bank, Ramallah, Palestine

*الباحث المراسل: rabeh.morrar@najah.edu

تاريخ التسليم: (2019/7/9)، تاريخ القبول: (2020/9/28)

ملخص

لقد قمنا في هذه الدراسة باختبار الدور الذي يلعبه تطبيق اتفاقية بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين ، من خلال دراسة عينة مكونة من (150) موظفاً من جميع العاملين في الدوائر والأقسام المعنية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. من ثم اعتمد الباحثان كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي من أجل إختبار فرضيات الدراسة. لقد تم قبول الفرضية الصفرية بحيث لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) (إدارة المخاطر) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية)، وقبول الفرضية الصفرية بحيث لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) وبين الحد من المخاطر الائتمانية مخاطر التركيز. بينما تم رفض الفرضية الصفرية بحيث لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق متطلبات بازل (II) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة

ان البحث مستل من رسالة ماجستير للطالب عاصم برهان عودة بعنوان "دور تطبيق متطلبات بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين"، والذي تم مناقشته في جامعة القدس أبو ديس, بتاريخ 2018/5/21.

النقدية)، والفرضية الصفرية بحيث لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى α≤0.05 بين تطبيق متطلبات بازل II وبين قدرة البنوك على الحد من المخاطر الائتمانية.

الكلمات المفتاحية: بازل II، المخاطر الائتمانية، أدارة المخاطر الائتمانية، البنوك التجارية في فلسطين

Abstract

The main purpose of this study was to determine how the implementation of Basel II in commercial banks in Palestine can reduce their credit risks. A sample of 150 credit risk officers was selected among 246 credit risk officers working in the commercial banks inside Palestine Both descriptive statistics and econometric approach were applied to test the hypothesis. The study found a substantial role for applying Basel II on managing the credit risk in the commercial banks in Palestine. The study confirmed the proficiency of the credit risk officers to implement Basel instructions which was confirmed by 82% of the sample. We accepted the null hypothesis that the implementation of Basel II (risk management) will not reduce the credit risk (credit policy) at 5% level of significance. Also no impact for the implementation of Basel II on preventing credit concentration risks at 5% level of significance. However, we rejected the null hypotheses that there is no significant relationship between Basel II and the credit risks (cash ratio). Similarly, we reject the null hypothesis that there is no significant relationship between Basel II with the ability of the banks to reduce the level of credit risk at 5% level of significance.

Keywords: Basel II, Credit Risk, Credit Risk Management, Commercial Bank in Palestine.

المقدمة

تعتبر البنوك صاحبة الدور الفعال والرئيسي في توفير الائتمان لكافة المواطنين، كما أن القروض التي تمنحها تلك البنوك لها الدور الكبير في دفع عجلة الاقتصاد في الدولة إلى الأمام بعد الاستفادة من الائتمان، كما أن البنوك توفر الائتمان للمشاريع الكبيرة من أجل دعم الصناعات الكبيرة والبنية التحتية في الدول، ولا تقف البنوك أمام المشاريع الكبيرة بل نجدها تدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة وذلك للحفاظ على التوازن الاقتصادي داخل الدولة، وبالنظر إلى جانب أخر من عمل البنوك فهي التي توفر للمدخرين فيها القدرة على شراء الأسهم من خلال إجراءات بسيطة،

وقد باتت الصرافات الألية التابعة للبنوك أمرا يسهل على المواطنين من خلال العديد من الخدمات التي توفرها (الصيرفي، 2006).

بات الائتمان المصرفي هو المحور الأساسي لعمل أي بنك، ومن النادر اليوم أن نجد على أرض الواقع مشروع يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية فقط، وإنما تسعى المشاريع للحصول على الائتمان في صورة قروض أو غير ذلك، وهو ما يمكنها من تغذية رأس المال. بالمقابل تهتم البنوك عند منح الائتمان بالضمان والربحية والسيولة، ومن هنا جاءت ضرورة تخطيط سياسية الائتمان بما يتفق مع أفضل استخدام للموارد المتاحة، وهي السياسة التي تحكمها عوامل عدة، تتمثل في الحفاظ على التوظيف السليم لأموال المودعين وحسن استخدامها، الحفاظ على التوظيف السليم لأموال المودعين وحسن استخدامها، و تلبية احتياجات المجتمع (عثمان، 2013).

من هنا يأتي عنصر الأمان بالنسبة للبنك بأنه سيكون على ثقة بأن تسهيلاته المصرفية الممنوحة للعملاء سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد لها والمتفق عليه مع العميل، وحتى يتم التوصل بشكل سليم لهذا القرار فإن ذلك يستدعي أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض مع الأخذ بعين الاعتبار الشكل القانوني للمنشأة وكذلك السمعة التجارية للمقترض ومدى انتظامه في السداد. والكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة ونجاح المنشأة في أعمالها ومكانتها في السوق بالإضافة إلى المركز المالي للمنشأة وتوازن هيكلها التمويلي وكفاية رأس المال لتحقيق غايات وأغراض المنشأة وحجم القرض والتناسب بينه وبين دخل المقترض ومع الحاجات المطلوب لتمويلها (الزبيدي، 2008). كما أن هناك العديد من الأسس الواجب توفرها لمنح الائتمان المصرفي ولعل من أهمها السيولة النقدية التي يجب أن تتوفر بشكل دائم في البنك من أجل قدرته على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء وهذا يعني أن قرار القبول والرفض الخاص بمنح الائتمان لا يجب أن يؤثر على سيولة البنك، ويعرضها للخطر، ويجب أن يحقق قدر معقول من الربحية للبنك، ومن البديهي أن يكون الائتمان المصرفي خاضع لمعايير السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك وكذلك لتعليمات السلطات الرقابية في البلد (عثمان، 2013).

وتتعرض العمليات الائتمانية التي تقوم بها المصارف إلى مخاطر عديدة يرتبط البعض منها بطبيعة العمل المصرفي بالإضافة إلى مخاطر أخرى لا يمكن السيطرة عليها ولكن يستوجب الأمر التنبؤ بها ، (الزبيدي، 2008). و من هنا برزت أهمية وجود جسم تنظيمي من أجل إدارة مخاطر الائتمان والحد منها وهو ما تحقق عن طريق إنشاء لجنة بازل، والتي كان الهدف منها دعم وتقوية القطاع المالي والمصرفي ، وقد أنشأت اللجنة ما يعرف باتفاقية بازل الموزعة على ثلاثة اتفاقيات (جلدة، 2010).

لقد هدفت اتفاقية بازل II التي نحن بصدد دراستها إلى تنظيم عمل القطاع المصرفي من خلال إيجاد طرق متطورة لقياس إدارة المخاطر المصرفية، وإيجاد تلائم بين حجم رأس المال الموجود وحجم رأس المال، وكذلك وجود تعاون بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابية في الدولة وذلك من أجل ملاحظة كمية المخاطر التي تتعرض لها البنوك وحمايتها من الأزمات المالية (الشوارب والشواربي، 2002). وتأتي اتفاقية بازل II للحديث عن ثلاث أشكال للمخاطر وهي

مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ، وتعتبر مخاطر الائتمان الأكثر وزنا بالنسبة لاتفاقية بازل والتي قد تدخل البنك في خسائر كبيرة ناتجة عن عدم قدرة المقترض عن سداد دينه وعادة ما يرتبط عدم السداد بالظروف الاقتصادية التي قد يمر بها السوق، أما مخاطر السوق فهي تتمثل في التغيير الذي يطرأ على قيمة الأصول بسبب العوامل الاقتصادية، وتحدث تلك المخاطر في البنوك التجارية نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة وقيمة أسعار العملات، أما المخاطر التشغيلية والتي تتعلق بأخطاء في تنفيذ العمليات المالية أو بالاحتيال، وبناء عليه تم تحديد نسبة كفاية رأس المال 8% فاكثر وذلك من خلال قسمة رأس المال المتاح للبنك أو ما يطلق عليه القاعدة الرأسمالية على الموجودات المرجحة أو الموزونة حسب درجة المخاطرة (الشواربي والشواربي، 2002).

مشكلة الدراسة

إن موضوع المخاطر الائتمانية وما ينتج عنها من محددات ومعيقات لعمليات الإقراض والتسهيلات المصرفية يؤثر سلبا على حجم ونوعية التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات والأفراد، والذي بدوره سينعكس على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الطلب على السلع والخدمات, والمشاريع الاستثمارية المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والحد من عملية التنمية علي المدى القصير والبعيد. كما أن الإقبال الكبير على طلب القروض والتسهيلات الائتمانية في فلسطين من قبل كافة الأفراد والمؤسسات خلال السنوات العشر الماضية ضاعف من درجة المخاطر. لذلك يعتبر الإلتزام بمتطلبات بازل II الخاص بمعيار كفاية رأسمال البنوك والتي تم إصدارها من قبل لجنة بازل للرقابة على البنوك ذات أهمية كبيرة للبنوك الفلسطينية لتشكيل إطار قانوني وتنظيمي من أجل المساهمة في عملية إدارة الائتمان داخل البنوك والحد من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسات المصرفية ، وللمساهمة في تحفيز عمليات الإتمنان. إن أهمية هذه الدراسة تنبع من حاجة البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من درجة المخاطرة الائتمانية لديها وبالتالي المساهمة الفاعلة في التمويل الاستثماري مما يحفز جهود تحقيق التنمية الشاملة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مستوى تطبيق بنود ومؤشرات بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية بإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين ومدى تأثير ذلك على قدرة البنوك على إدارة المخاطر أو الحد منها. كما أن الدراسة تهدف أيضا إلى قياس مستوى قدرة البنوك التجارية على الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية المختلفة التي تتعرض لها.

فرضيات الدراسة

تشير اغلب الدراسات (Hartmann-Wendels, *et al*. 2005; Cornford, 2009; Leventides & Donatou, 2015; Abuzarqa, 2019) الى الدور الذي لعبه تطبيق متطلبات

بازل II في معالجة والحد من المخاطر الائتمانية وخاصة في ظل الأزمات والمخاطر التي عانى منها قطاع البنوك بعد الازمة المالية العالمية والتي أدت الى خسائر كبيرة جدا لهذا القاع وأفلاس عدد كبير من البنوك في أمريكا والعالم. لذلك من المفترض ان يساهم تطبيق معايير اتفاقية بازل II من قبل البنوك الفلسطينية في الحد من المخاطر الائتمانية الي تتعرض لها خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمرة بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. من أجل دراسة تأثير ذلك على البنوك في فلسطين بشكل عملي، ستعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية:

بالنسبة إلى الفرضية الرئيسية للدراسة: لا يوجد دور لتطبيق اتفاقية بازل II للحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

يتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى فرضيات فرعية هي كما يلي:

الفرضية 1: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق مخاطر الائتمان على قدرة البنوك البنوك التجارية العاملة في فلسطين على مواجهة مخاطر الائتمان ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الفرضية 2: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق مخاطر السوق على قدرة البنوك البنوك التجارية العاملة في فلسطين على مواجهة مخاطر الائتمان عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الفرضية 3: لا يوجد يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق مخاطر التشغيل على قدرة البنوك البنوك التجارية العاملة في فلسطين على مواجهة مخاطر الائتمان عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الفرضية 4: لا يوجد دور لتطبيق اتفاقية بازل II للحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بالسياسة الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الفرضية 5: لا يوجد دور لتطبيق اتفاقية بازل II للحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بالسيولة النقدية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الفرضية 6: لا يوجد دور لتطبيق اتفاقية بازل II للحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بمخاطر التركيز لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الفرضية 7: لا يوجد دور لتطبيق اتفاقية بازل II للحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بمخاطر الضمانات لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$

الدراسات السابقة

من المهم جدا تسليط الضوء على الخلفية التاريخية لتأسيس اتفاقية بازل وما هي مبررات إنشاءها وأهميتها للقطاع المصرفي. إن هناك ارتباط مباشر بين أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي وصدور مقررات بازل المعروفة باسم بازل I. إن انهيار العديد من البنوك في السبعينات من القرن الماضي وأبرزها بنك (Hersttat) في المانيا في العام 1974، والمرتبط بشكل رئيسي بأزمة ارتفاع أسعار البترول في العام 1973 أدى إلى مضاعفة مخاطر الائتمان وظهور مخاطر جديدة لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال (Balthazar, 2006). لذلك برز الاهتمام من قبل الدول الصناعية بإيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المصرفية. لذلك في العام 1974 تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية من طرف محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشرة آنذاك وأيضا بإشراف من بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا (Balthazar, 2006). في العام 1988، وإدراكا منها على أن سلامة القطاع المصرفي تتوقف على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، اطلقت لجنة بازل معيار كفاية رأس المال، وحددت 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان (Basel Committee on Banking Supervision, 1988). لقد جاء تشكيل لجنة بازل بناءا على توصيات ومقترحات تقدم بها الخبير المصرفي الإنجليزي Peter Cook والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة. لذلك، سميت هذه نسبة كفاية رأس المال السابق بنسبة بازل أو نسبة كوك (مفتاح ورحال، 2013). من الجدير ذكره أن لجنة بازل تعتبر تنظيم غير رسمي، أي أنها ليست وليدة اتفاق أو معاهدة دولية، وإنما هي مجرد تفاهم بين البنوك المركزية للدول الصناعية التي تعمل على تنسيق المواقف فيما يتعلق بممارسة البنوك لأعمالها بأكبر قدر من المهنية والحرفية، وأن قرارات هذه اللجنة وتوصياتها لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة كبيرة.

جاءت اتفاقية بازل II من اجل مراجعة القواعد المرتبطة باتفاقية بازل I المالية وذلك للمواءمة بين القواعد المالية في البنوك ومخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها مع الأخذ بعين الاعتبار التقدم الذي حصل في طرق قياس وإدارة المخاطر والفرص التي خلقتها من اجل تقوية عملية الإشراف على المؤسسات المصرفية (Cornford, 2005). يعتمد اتفاق بازل II على ثلاث ركائز أساسية وهي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق.

لقد اعتمد اتفاق بازل II الجديد لكفاية رأس المال على ثلاث دعائم متكاملة فيما بينها. الدعامة الأولى متعلقة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. أما الدعامتين الثانية والثالثة فتتمثل في الرقابة الاحترازية وانضباط السوق (Cornford, 2005). بالنسبة إلى مخاطر السوق فقد تم المحافظة على نسبة 8٪ لكفاية رأس المال من دون أي تغيير جوهري على احتساب متطلبات رأس المال. أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية فتم إدخال تغييرات جوهرية على معاملات ترجيح المخاطر, فأصبحت الأوزان تعطى

حسب نوعية القرض وليس حسب الطبيعة القانونية للمقترض (الدولة, المؤسسات أو البنوك الأخرى).

هناك العديد من الأبحاث والدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع المخاطر الائتمانية وفق اتفاقيات بازل وكيفية الحد منها، ومدى تأثير ذلك على عملية الائتمان. ولتحقيق مزيد من الفهم للعلاقة بين متطلبات بازل والمخاطر الائتمانية سنقوم باستعراض العديد من الدراسات ذات العلاقة للاستفادة منها وتوظيف نتائجها بما يخدم هذه الدراسة . فعلى سبيل المثال ناقشت دراسة النجار (2014) إدارة المخاطر المصرفية في البنوك العمومية في الجزائر وفق بازل II، حيث أظهرت الدراسة إلى أن انفتاح القطاع المصرفي في الجزائر في السنوات الأخيرة وحرية رؤوس الأموال كادت أن تؤدي إلى انهيار القطاع المصرفي وذلك بسبب تزايد مخاطر الائتمان، حيث اقتصرت البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملائمة دون الاهتمام بباقي أنواع المخاطر في اتفاقية بازل وأن إدارة مخاطر الائتمان انحصرت بشكل رئيسي في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت رقابة داخلية أو خارجية.

أما دراسة الببلاوي (2006) فناقشت مدى استعداد الدول العربية لتطبيق مقترح كفاية رأس المال في بازل II، والتعرف على الترتيبات المتعلقة بكيفية الإعداد لتطبيق معايير بازل II في الدول العربية. خلصت الدراسة إلى أن معظم البنوك المركزية في الدول العربية قد عزمت على تطبيق كفاية رأس المال بازل II وأن هناك مجموعة من تلك البنوك قد أصدرت قرارا صريحا بذلك ومن ضمنها فلسطين، كذلك قامت البنوك المركزية بدراسة تحضيرية للتعرف على مدة الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية المتعلقة بمعايير اتفاقية بازل والحاجة إلى تأهيل وتدريب كوادر السلطات الرقابية ذات العلاقة.

في فلسطين أجرى السيقلي (2005) تقييم على مدى التزام سلطة النقد الفلسطينية بمبادئ اتفاقية بازل للرقابة المصرفية في العام 1997، حيث أظهرت الدراسة أن البيئة القانونية المصرفية وكذلك التعليمات المتعلقة بالقطاع المصرفي في فلسطين توفر ظروفا وشروطا مناسبة لقيام سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية, كما أن هناك التزام بشكل كبير من قبل سلطة النقد في القيام بممارساتها الرقابية على المصارف العاملة في فلسطين وذلك من خلال توفير التعليمات والسياسات والبيئة المناسبة التي من شأنها أن تعزز من سلامة المؤسسات المالية. كما أن سلطة النقد الفلسطينية باتت تملك الصلاحيات الكاملة لاتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية بحق المصارف المخالفة كالحد الأدنى لكفاية رأس المال. خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة أن يكون هناك تعليمات ونصوص مصرفية قانونية مفهومة وواضحة تتناول جوانب القصور في معايير بازل للرقابة المصرفية في عمل سلطة النقد الرقابي إضافة إلى القيام بتدريب موظفيها على إدارة مراقبة المصارف لهذه المبادئ. أما زايدة (2006) فتطرق إلى التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة من أجل التعرف على ظاهرة التعثر في التسهيلات الممنوحة التي تعاني منها البنوك العاملة في قطاع غزة وتحديد حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها

في الجهاز المصرفي. أظهرت الدراسة إلى أن هناك ديون متعثرة لدى جميع البنوك العاملة في قطاع غزة حيث ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل كبير في ارتفاع نسبة التعثر، لذلك أوصت الدراسة بأنه يجب على المصارف أن تتخذ الوسائل التي تحد من هذه الظاهرة من خلال التأكد من سلامة القرار الائتماني والغرض من التمويل ومراقبة الوضع المالي للعميل بشكل مستمر.

في دراسة أخرى مهمة درس حداد (2004) أثر تطبيق بازل II على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر احدى الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني في فلسطين. توصلت الدراسة بأنه عند البدء بتطبيق اتفاقية بازل II فإن تكلفة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ترتفع لأن البنوك في هذه الحالة تسعى إلى تدعيم متطلبات كفاية رأس المال للمصارف من خلال ربطها بصورة أشمل في كافة المخاطر المصرفية، كما أن المصارف ستجد نفسها مضطرة للتقيد بهذه الاتفاقية حيث أن عدم الالتزام بها سيؤثر سلبا على تصنيفها وبالتالي سيكون هناك صعوبة في الحصول على التمويل من المصارف الدولية والإقليمية وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل لها.

على الصعيد العالمي، هناك العديد من الدراسات التي ناقشت تطور اتفاقية بازل الخاصة بالمخاطر الائتمانية ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية. فعلى سبيل المثال دراسة Van Roy (2005) والتي تسعى إلى تقييم أثر الاعتماد على شركات التصنيف المختلفة مثل "Moody" و " Fitch" في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي في غرب وجنوب أوروبا (EMU)على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة وصغيرة الحجم. خلصت الدراسة إلا أنه وبالرغم من وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة والتي تعتبر نتيجة لتقييم الجدارة الائتمانية من قبل شركات التصنيف إلا أن هذه الفوارق هي بسيطة إلى حد ما وأن متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات أعلى في المصارف التي تعتمد على بازل II من التي تعتمد على بازل I. أما Tamura (2005) فناقش تحديات استجابة اليابان لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال من خلال دراسة أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معايير اتفاقية بازل الخاصة بكفاية رأس المال في اليابان والتعرف على مدى استجابة البنوك العاملة في اليابان لهذه المعايير. أظهرت الدراسة إلى أن ضعف الاستجابة لتطبيق معيار كفاية رأس المال في اليابان يشير إلى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات وآليات التنفيذ على المستوى الدولي والتي تدفع إلى مستوى منهجية شاملة في اعتماد ومعايير بازل، وخلصت الدراسة على أن تطبيق هذه المعايير على مستوى اليابان يحتاج على تشاور مشترك بين السلطات المحلية وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار.

أما دراسة MA (2003) فهدفت إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للبنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل مثل الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول وبناء نظام تصنيف داخلي لإدارة المخاطر وكذلك تحسين القدرة على الإشراف, حيث خلصت إلى أن باستطاعة المصارف المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الخاص في بازل II من خلال وضع الاستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية.

منهجية الدراسة

بناءًا على الطبيعة الكمية للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة، فان هذه الدراسة ستتبنى كل من المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج الكمي من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة. يعتبر المنهج الوصفي التحليلي ضروري من أجل تحليل عناصر الاستبانة المختلفة والخاصة ببنود ومكونات اتفاقيات بازل ونسب تطبيقها في البنوك التجارية الفلسطينية. أما المنهج الكمي والذي سيعتمد على منهجية تحليل الانحدار من أجل قياس مدى تأثير تطبيق عناصر اتفاقية بازل على المخاطر الائتمانية في البنوك الفلسطينية. بخصوص المتغير المستقل (متطلبات بازل II) فسيتم قياسه باستخدام المخاطر الثلاثة المتعلقة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. أما المتغير التابع فهو عبارة عن قدرة البنك على التعامل مع المخاطر الائتمانية في البنوك والتي سيتم فيها التركيز على أربعة أنواع من المخاطر حسب العديد من الدراسات السابقة (Mawutor, 2015)، وهي المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية، المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية، مخاطر التركيز، و مخاطر الضمانات.

بيانات الدراسة

لقد تم الاعتماد على البيانات الأولية في هذه الدراسة وصمم لذلك استبانة[2] شملت بالإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة ودائرة العمل، الخ) كل من المحاور الثلاثة الخاصة ببازل (مخاطر الائتمان ويتكون من (5) فقرات، مخاطر السوق، ويتكون من (4) فقرات، ومخاطر التشغيل، ويتكون من (5) فقرات)، والمحاور الأربعة الخاصة بالمخاطر الائتمانية (مخاطر السياسة الائتمانية ويتكون من (5) فقرات، مخاطر السيولة النقدية، ويتكون من (5) فقرات، مخاطر التركز، ويتكون من (5) فقرات، مخاطر الضمانات، ويتكون من (5) فقرات). تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. لفحص بازل (II) وعلاقتها بالحد من مخاطر الائتمان، طور الباحثان استبانة وتم تعديلها بناءً على طلب توجيهات (8) من المحكمين من ذوي الاختصاص. بعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون من حيث الحذف والإضافة وإعادة الصياغة لبعض الفقرات، بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (42) فقرة. اعتمدت طريقة الإجابة على أداة الدّراسة في الاختيار على سلّم خماسي، على نمط ليكرت (Likert Scale)، وذلك كما يأتي: أوافق بشدة، وأوافق، ومحايد، ولا أوافق، ولا أوافق بشدة، وتم استخدام سلّم خماسي للإجابة عن فقرات الاستبانة على نمط ليكرت (Likert Scale)، وقد أُعطي لكل فقرة وزن مدرج، وتم تفسير الدرجات حسب الوسط الحسابي كما هو موضح في الجدول رقم 1.

ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) (Wu & Leung, 2017) ، تم تقسيم المدى (5-1=4) على عدد فترات المقياس الخمسة (4/5=0.8) للحصول

(2) يمكن الحصول على استبانة الدراسة من خلال رسالة الماجستير الخاصة بالطالب عاصم جودة في جامعة القدس ابوديس في فلسطين.

على طول الفقرة، ومن ثم إضافة هذه القيمة على أقل قيمة في مقياس ليكرت الخماسي وهي العدد واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، وهكذا لباقي الفترات. أما لحساب الوزن النسبي، فسنقوم بقسمة الحد الأدنى والأعلى للفترة على أعلى قيمة لمقياس لكيرت الخماسي (%) ومن ثم نضرب الجواب في 100%.

جدول (1): مقياس ليكرت الخماسي وتفسيراته.

الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الوزن المدرج	5	4	3	2	1
الفترة (متوسط الفقرة)	5.00 -4.20	4.20 -3.40	3.40 -2.60	2.60 -1.80	1.80 - 1
الوزن النسبي	84%-100%	68%-84%	52%-68%	36%-52%	20%-36%
تفسير الدرجة	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا

عينة الدراسة

تكون مجتمع الدّراسة من (246) موظف من العاملين في مجال الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات بالطريقة العشوائية، وتم حساب حجم عينة الدّراسة بنسبة خطأ مقدارها (5%) حيث بلغ حجم العينة 150 من العاملين في الدوائر المعنية. تم استرجاع (140) استبانة بنسبة بلغت (93.3%)، وقد تم استبعاد (6) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك خضع للتحليل (134) استبانة، كونت ما نسبته (89.3%) من عينة الدراسة، وما نسبته (54.4%) من مجتمع الدراسة. لقد اقتصرت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في فلسطين، حيث استثنت البنوك الإسلامية وذلك لاختلاف السياسات الائتمانية ومخاطر الائتمان لديها. كما شملت الدراسة فقط العاملين في دوائر التسهيلات والرقابة على الائتمان والمخاطر والامتثال وذلك لصلتهم المباشرة في تطبيق عناصر اتفاقية بازل II، ومقدرتهم على تحديد حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

صدق أداة الدراسة

بالإضافة إلى طريقة الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين) والتي تم ذكرها سابقا، فقد تم أيضا حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة. الجدول 2 و 3 يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له، والذي يبين أن معاملات الارتباط تعتبر مترفة بشكل عام ودالة إحصائيان مستوى دلالة 0.01 وبذلك نستنتج أن هناك درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة مما يؤكد على صدق الاستبانة.

جدول (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له الخاص بالمتغيرات التابعة (تطبيق محاور اتفاق بازل II).

#	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (*Sig.*)
محور مخاطر الائتمان			
	يوجد لدى البنك سياسة واضحة لقبول الضمانات	0.71	0.000
	تؤثر قيمة الضمانات على حجم الأصول المرجحة بالمخاطر	0.86	0.004
	تؤثر درجة قبول الضمانات على حجم الأصول المرجحة بالمخاطر	0.83	0.000
	لدى العاملين في دائرة الائتمان الخبرة الكافية في تصنيف مخففات المخاطر الائتمانية	0.78	0.000
	يلتزم البنك في احتساب درجة قبول الضمانات وفق تعليمات الجهات الرقابية	0.65	0.000
محور مخاطر السوق			
	تساهم التوظيفات غير الائتمانية في الحد من مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	0.66	0.000
	تساهم التوظيفات الائتمانية في رفع نسبة مخاطر السوق التي قد يتعرض لها البنك.	0.33	0.000
	لدى البنك أليات واضحة وبسيطة لاحتساب مخاطر السوق	0.56	0.000
	يساهم تنوع أجال الاستحقاق في الحد من مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بمخاطر السوق	0.52	0.000
محور مخاطر التشغيل			
	يتوفر لدى البنك نظام اللي لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية	0.53	0.000
	تعدد مخاطر التشغيل سببا رئيسيا في صعوبة أدارتها	0.73	0.000
	تعتبر التوعية المستمرة بمخاطر التشغيل من اهم عناصر تقليل الأخطاء التشغيلية	0.71	0.000
	تساهم مخاطر التشغيل في ارتفاع درجة المخاطر الأخرى (السوق-الائتمان)	0.73	0.000
	يعد ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري سببا في ارتفاع نسبة هذه المخاطر.	0.62	0.000

جدول (3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له الخاص بالمتغيرات المستقلة (مخاطر الائتمان لدى البنوك).

	الفقرة	**معامل الارتباط**	**القيمة الاحتمالية (Sig.)**
محور السياسة الائتمانية			
	تحدد السياسة الائتمانية صلاحيات منح الائتمان على مستوى البنك	0.83	0.000
	يتوفر لدى البنك سياسة ائتمانية واضحة ومعتمدة من مجلس الإدارة	0.69	0.000
	وجود سياسة ائتمانية معتمدة في البنك يقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة	0.81	0.000
	يوجد اجراءات عمل تفصيلية تساعد على تطبيق السياسة الائتمانية	0.77	0.000
	يوجد معرفة كافية لدى العاملين في الدوائر المعنية بالمخاطر الائتمانية في البنك	0.67	0.000
محور السيولة النقدية			
	لدى البنك استراتيجية واضحة لتحديد نسبة التسهيلات إلى الودائع	0.77	0.000
	تعتبر نسب السيولة المعتمدة من الجهات الرقابية كافية لتوفير ما يلزم من النقد السائل	0.83	0.000
	يؤثر عدم وجود سيوله نقدية كافية لدى البنك على المخاطر المتعلقة بسمعة البنك لدى العملاء	0.75	0.000
	لدى العاملين في البنك المعرفة والخبرة الكافية لقياس مخاطر السيولة	0.84	0.000
	يتوفر لدى البنك خطط طواري لإدارة العجز في السيولة	0.77	0.000
محور مخاطر التركز			
	تحرص السياسة الائتمانية في البنك على التنوع في نسب التركز	0.73	0.000
	تساهم النسب المحددة من سلطة النقد بخصوص التركز على تقليل المخاطر المحتملة	0.82	0.000

... تابع جدول رقم (3)

	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	يلتزم البنك بالنسب المحددة من الجهات الرقابية بخصوص التركزات	0.82	0.000
	تؤثر الظروف الاقتصادية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركز	0.81	0.000
	تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركز	0.61	0.000
محور مخاطر الضمانات			
	يقوم البنك بشكل دوري بتقييم الضمانات الموجودة	0.58	0.000
	يأخذ البنك في الاعتبار درجة سيولة الضمانة المتوفرة	0.79	0.000
	تعتبر قيم الضمانات عرضة للتقلب في قيمتها صعودا وهبوطا	0.84	0.000
	تتأثر قيمة الضمانة بالأوضاع السياسة السائدة	0.79	0.000
	يتوفر لدى البنك الأساليب المناسبة في احتساب قيمة الضمانة	0.70	0.000

ثبات أداة الدراسة

أن الهدف من قياس ثبات أداة الدراسة هو التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على نفس المجموعة في أوقات مختلفة. الجدول 4 يوضح أن قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach, 1951; Plummer & Tanis Ozcelik, 2015) تتراوح ما بين (0.85-0.66)، وقيمة معامل الثبات الكلي تساوي (0.82) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثان إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

جدول (4): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للاستبانة.

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
محور مخاطر الائتمان	5	0.83
محور مخاطر السوق	4	0.67
محور مخاطر التشغيل	5	0.66
محور السياسة الائتمانية	5	0.81
محور السيولة النقدية	5	0.85
محور مخاطر التركز	5	0.81

... تابع جدول (4)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
محور مخاطر الضمانات	5	0.79
الدرجة الكلية للاستبانة	**42**	**0.82**

نتائج الدراسة

سنقوم هنا بمناقشة اهم نتائج الدراسة, سواء التحليل الوصفي أو تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة.

التحليل الوصفي للاستبانة

يتضمن هذا الجزء وصف تحليلي لمدى تطبيق البنوك التجارية العاملة في فلسطين بنود اتفاقية بازل (II)، وأيضا قدرة البنوك على إدارة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك التجارية.

ما مستوى تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين

الجدول رقم 5 يظهر التحليل الوصفي (متوسط الاجابات والانحراف المعياري)، بالإضافة الى إختبار T لكل محور من محاور بازل II. بالنسبة إلى الفرضية الصفرية، لقد قمنا بإعتماد القيمة 3 كقيمة صفرية (H0: Mean=3)، حيث ان العدد 3 يمثل القيمة المحايدة على مقياس ليكرت الخماسي، أما الفرضية البديلة فهي أن قيمة المتوسط الحسابي اكبر من 3 (H1=Mean>3)، وهو ما ينطبق على الجدول 6 أيضا.

يتضح من الجدول 5 أن هناك ارتفاع في المعدل الكلي لتطبيق بنود بازل بمتوسط مقداره 4.1، أي أن ما نسبته 82٪ من المستطلعة أراءهم اكدوا على أن البنوك التجارية في فلسطين تطبق وتلتزم ببنود اتفاقية بازل II. يعزو الباحثان هذه النتيجة والمستوى العالي من تطبيق بازل (II) لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين إلى اهتمام العاملين في هذا المجال في البنوك التجارية باتفاقية بازل (II) واستخدامها وتوظيفها في أعمالهم، وهذا يعتبر مؤشر جيد على إمكانية إحداث نقلة نوعية في مستوى إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

جدول (5): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور بازل (II).

المحور	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري Standard) (Deviation	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T-Test)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
محور مخاطر الائتمان	4.3	0.55	%86	28.8	0.000
محور مخاطر السوق	3.6	0.51	%72	15.3	0.000
محور مخاطر التشغيل	4.1	0.51	%82	25.0	0.000
الدرجة الكلية للاستبانة	4.1	0.33	%82	39.2	0.000

لقد جاء محور مخاطر الائتمان الأعلى تطبيقا من قبل البنوك التجارية العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدراء والعاملين في دوائر التسهيلات والرقابة على الائتمان والمخاطر والامتثال بنسبة 86٪. يرى الباحثان أن هذه النتيجة تأتي في إطار استراتيجية البنوك في التعامل مع الضمانات وأسس تقييمها وربطها بالأصول المرجحة للمخاطر، والاهتمام الكبير من البنوك لإتمام كافة العمليات الائتمانية والمصرفية بأمان وبأقل احتمال للمخاطرة والخسارة. وأيضا سعي البنوك إلى مأسسة وتنظيم كافة الإجراءات المصرفية وعدم تركها للقرارات الفردية الأنية فكلما كان هناك نظام محدد كانت الأمور أوضح وفرص النجاح أعلى واحتمالية المخاطر والخسارة أقل.

جاء محور مخاطر التشغيل ثانيا بين المحاور الرئيسة لاتفاقية بازل (II) بنسبة 82٪ وهو ما يؤكد أهمية هذا المحور ودوره في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك، وأيضا الاهتمام الكبير الذي توليه البنوك وإداراتها لتنظيم ومأسسة أعمالها وأنشطتها الإدارية والتشغيلية من أجل ضمان الاستدامة والنمو. كما يؤكد على إدراك إدارات البنوك لأهمية العنصر البشري في تنفيذ المخططات وإخراجها من الورق إلى الواقع، وعليه يأتي هذا في إطار سعي البنوك لتوفير كافة السبل اللازمة من تعليم وتدريب لإكساب عامليها المعرفة الشاملة بمخاطر التشغيل وصولا لتجنبها والحد منها مما يصب في مصلحة البنك والعاملين على حد سواء.

جاء أخيرا محور مخاطر السوق بنسبة 72٪. على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يجب أن توليها البنوك لمخاطر السوق، فإن من وجهة نظر العاملين أن البنوك لا توليه الاهتمام الكافي أو أن البنوك لا تملك المهارة والخبرة الكافية لتقدير مثل هذا النوع من المخاطر وذلك لتشعب هذا النوع من المخاطر وارتباطاته مع العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

مدى قدرة البنوك على إدارة المخاطر التي تتعرض لها

أظهرت النتائج في الجدول 6 أن هناك مستوى مرتفع لادارة المخاطر لدى البنوك التجارية الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في الدوائر المعنية، بمتوسط حسابي بلغ 4.2، أي ما نسبته حوالي 84٪. يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى مدى وعي العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين لحساسية وأهمية عملية الحد من المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على تحقيق النجاح والتطور المنشود لكافة قطاعات العمل في البنك فهم بذلك يسخرون كافة جهودهم للوصول لمستوى متميز في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها.

جدول (6): المتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب لكل محور من محاور إدارة المخاطر الائتمانية لدى العاملين في الدوائر المعنية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

المحور	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري Standard) (Deviation	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T-test)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
محور السياسة الائتمانية	4.0	0.67	%80	18.5	0.000
محور السيولة النقدية	4.3	0.66	%86	23.6	0.000
محور مخاطر التركز	4.2	0.64	%84	21.7	0.000
محور مخاطر الضمانات	4.2	0.60	%84	22.4	0.000
الدرجة الكلية للاستبانة	4.2	0.37	%84	37.0	0.000

يعتبر محور السيولة النقدية هو من أكثر المخاطر الائتمانية التي يتم مراعاته من قبل البنوك بمعدل 4.3 أي ما نسبته 86٪ تقريبا. يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أهمية السيولة النقدية ودورها في تحقيق الأهداف التي يسعى اليها البنك من حيث إنشاء استثمارات جديدة أو منح ائتمانيات للعملاء أو سداد التزامات نقدية مترتبة على أنشطة وأعمال البنك. كما يؤكد اعتماد البنوك في كافة إجراءاتها على النظام واللوائح التي تضبط الإجراءات بهدف عدم ترك مجال للصدفة لتحدث وتؤدي إلى إرباك العمل وربما الحاق الخسائر في البنك وبالتالي فإن الهدف الرئيسي هو حماية وتحصين البنك من كل التهديدات والمخاطر المحتملة.

ثم جاء محوري مخاطر التركز و مخاطر الضمانات بنسبة 84٪ لكل منهما. وهذا مؤشر إيجابي يدل على التقارب في أهمية هذه المحاور وعدم امتلاك محور لأفضلية كبرى أو مطلقة على باقي المحاور حيث أن إدارة المخاطر هي محصلة لعدد من الأنشطة الناتجة عن عدد من

المحاور كلها تصب في خانة ضمان سير أعمال البنك بالاتجاه الصحيح وبالحد الأدنى من المخاطر. أما اذا نظرنا بشكل مفصل على أسئلة الاستبانة الخاصة في محور مخاطر التركز جاءت الفقرة التي تنص على "تؤثر الظروف السياسية في قرارات البنك الائتمانية بخصوص التركز" في المرتبة الأولى، وهو ما يؤكد على الدور السلبي الذي تلعبه الظروف السياسية في كافة مناحي الحياة في فلسطين بسبب الاحتلال الإسرائيلي ومن ضمنها الأعمال البنكية والمصرفية.

أخيرا جاء محور مخاطر السياسة الائتمانية محور "السياسة الائتمانية"، ويعزو الباحثان ذلك إلى سياسات وأنظمة البنوك التجارية في التركيز على المحاور السابقة (النقدية والتركز والضمانات) بدرجة أكبر من السياسات الائتمانية وذلك بسبب التغير والديناميكية في تلك المحاور يستوجب متابعة اكبر له مقارنة بالسياسة الائتمانية.

تأثير تطبيق بنود بازل II على قدرة البنوك الحد من المخاطر الائتمانية

في هذا القسم سنقوم بدراسة أثر الالتزام ببنود اتفاقية بازل II على قدرة البنوك على إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، والتي من شأنها الإجابة عن الفرضيات الأربع الرئيسية في الدراسة. أي بمعنى أخر سنقوم بتحليل نتائج نماذج الانحدار الخطي التي تربط بين المتغير التابع (إدارة المخاطر) والمتغيرات المستقلة (تطبيق بازل II). كما ذكرنا سابقا فان المتغير التابع وهو قدرة البنك على التعامل مع المخاطر الائتمانية يتكون من اربع بنود رئيسية للمخاطر (المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية، المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية، مخاطر التركيز، مخاطر الضمانات) حيث سيتم مناقشة كل منها بشكل منفصل.

الجدول 7 يظهر كل من التقدير الخاص معامل التأثير (Coefficient Estimation)، و قيمة معامل التحديد (R^2). على الرغم من القمية المنخفضة لمعامل التحديد إلا انها ذات دلالة إحصائية، أي انه تم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن معامل التحديد قيمته صفرية ($R^2=0$) وذلك بأستخدام اختبار F. إن إنخفاض قيمة معامل التحديد تشير إلا انه يوجد عوامل أخرى مهمة تؤثر على إدارة المخاطر لدى البنوك مثل رأس المال العامل، عدد الموظفين، الخبرة والتدريب لدى الموظفين، عمر البنك، حجم الإقراض، الخ، إلا ان هذه العوامل ليست من ضمن نطاق هذه الدراسة، أي أن الاستبانة لم تستهدف قياسها.

اذا ما أخذنا بنود اتفاقية بازل مجتمعة (كمتغير واحد) فإن الجدول 7 يظهر أن تطبيق بنود اتفاقية بازل من قبل البنوك سيساهم بشكل إيجابي في قدرة البنوك على إدارة المخاطر الائتمانية وبالتالي يلعب دورا كبيرا في التقليل منها. لذلك نرفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تقول إنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق اتفاقية بازل (II) والحد من المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين عند المستوى $\alpha \leq 0.05$. إن هذا يؤكد على أهمية وفاعلية اتفاق بازل II والهدف الذي أنشأت من أجله وعلى ضرورة تبنيه والالتزام به من قبل القطاع المصرفي في فلسطين، كما يتطابق مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت على الدور الذي يلعبه الالتزام ببنود اتفاقيات بازل في قدرة المؤسسات المصرفية على التخفيف من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن تتعرض اليها. تضع اتفاقية بازل التخفيف من المخاطر الائتمانية لدى البنوك على سلم

الأولويات وتضع له وزن ترجيحي عالي لما له من تأثير كبير على نتائج أعمال البنوك، حيث تطرقت الاتفاقية إلى احتساب الخسائر المتوقعة والخسائر الغير متوقعة وتم أخذها في الحسبان، وكذلك تم الحديث عن تحديد التركيزات الائتمانية ووضع سقوف للقطاعات الاقتصادية تتعلق بحجم الائتمان وتحديد المستويات الإدارية بشكل سليم ووضع مصفوفة للصلاحيات، كل ذلك انعكس بشكل إيجابي على الحد من المخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي في فلسطين مما كان له اثر على ربحية العديد من البنوك والحفاظ على محفظة ائتمانية سليمة وخالية من العيوب. تشير بعض التقارير الصادرة عن الجهات ذات العلاقة باتفاقية بازل إلى أن الدول التي قامت بتطبيق معايير بازل في مؤسساتها المالية ومنها دولة فلسطين انخفضت نسب التعثر في المحفظة الائتمانية لديها، حيث بلغت نسبة التعثر في فلسطين 2.2% حسب التقارير الصادرة عن السلطات الرقابية وهي من افضل النسب عالميا.

جدول (7): تأثير تطبيق بنود بازل II مجتمعة على قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان.

المتغير المستقل	**المتغير التابع (قدرة البنوك على التعامل مع مخاطر الائتمان لدى البنوك)**	
	المعامل (B)	**درجة الدلالة (sig.)**
مدى تطبيق مؤشرات بازل	3.064**	0.000
معامل التحديد (R^2)	0.06	0.004

الجدول 8 يحتوي على تقدير نموذج الانحدار الخاص بتأثير تطبيق بنود بازل II على قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان، حيث تم التعامل مع مؤشرات بازل الثلاث بشكل منفصل لمعرفة تأثير كل منها على قدرة البنوك على إدارة مخاطر الائتمان:

$$Y=a+b1x1+b2x2+b3x3$$

حيث b1= معامل مخاطر الائتمان

حيث b2= معامل مخاطر السوق

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث a= المقطع الثابت

أما تقدير معادلة الإنحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى فجاء كما كلي:

$$Y=3.14+0.14*x1 +0.056*x2-0.043*x3$$

يظهر تحليل الانحدار أن التزام البنوك بتطبيق مخففات المخاطر الائتمانية يساهم بشكل إيجابي وذات دلالة إحصائية في قدرة البنوك على إدارة مخاطر الائتمان، أي اننا نرفض الفرضية الاولي والتي تقول انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق مخاطر السوق على قدرة البنوك البنوك التجارية العاملة في فلسطين على مواجهة مخاطر. كذلك الحال ولكن بدرجة أقل بالنسبة

إلى مخففات مخاطر السوق التي يسهم الالتزام بها من قبل البنوك في تحسين فعاليتها وقدرتها في إدارة عملية الائتمان، أي اننا نرفض الفرضية الثانية والتي تقول انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق مخاطر السوق على قدرة البنوك البنوك التجارية العاملة في فلسطين على مواجهة مخاطر الائتمان. أما بخصوص مخاطر التشغيل فلم يكن لها أي تأثير ذات مغزى على فعالية البنوك في مواجهة مخاطر الائتمان، أي اننا نقبل الفرضية الثالثة التي تقول انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق مخاطر السوق على قدرة البنوك البنوك التجارية العاملة في فلسطين على مواجهة مخاطر الائتمان. أما المقطع الثابت فيشير إلي تأثير العوامل الأخرى التي لها علاقة بمخاطر الائتمان غير تلك الموجودة في النموذج.

جدول (8): تأثير تطبيق بنود بازل منفصلة على قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان.

المتغيرات المستقلة (مؤشرات بازل)	**المتغير التابع (قدرة البنوك على التعامل مع مخاطر الائتمان لدى البنوك)**	
	المعامل (B)	**درجة الدلالة (sig.)**
مخاطر الائتمان	0.140**	0.018
مخاطر السوق	0.056**	0.035
مخاطر التشغيل	-0.043	0.491
المقطع الثابت	3.14**	0.000
معامل التحديد (R^2)	0.145	0.000

في الجدول 9 تم التعامل مع كل مؤشر من مؤشرات إدارة الائتمان لدى البنوك بشكل منفصل، أي أن هناك أربع نماذج قياسية كل واحد منها يقيس تأثير مؤشرات بازل II الثلاث على كل متغير من متغيرات إدارة الائتمان الأربعة لدى البنوك.

النموذج الأول يقيس تأثير تطبيق متطلبات بازل II على إدارة المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية لدى البنوك:

النموذج الأول

$$Y=a+b1x1+b2x2+b3x3+b4x4$$

حيث Y= المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية

حيث b1= معامل مخاطر الائتمان

حيث b2= معامل مخاطر السوق

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث a= المقطع الثابت

نلاحظ انه لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأي من مؤشرات بازل على تخفيف المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية. لذلك نقبل الفرضية الرابعة التي تقول انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند المستوى بين تطبيق متطلبات بازل (II) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السياسة الائتمانية).

جدول (9): تأثير تطبيق بنود بازل II منفصلة على قدرة البنوك على مواجهة كل عنصر من عناصر مخاطر الائتمان.

المتغيرات المستقلة (مؤشرات بازل)	المتغير التابع (قدرة البنوك على التعامل مع مخاطر الائتمان لدى البنوك)							
	النموذج 1		النموذج 2		النموذج 3		النموذج 4	
	المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية		المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية		مخاطر التركيز		مخاطر الضمانات	
	المعامل (B)	درجة الدلالة (sig.)	المعامل (B)	درجة الدلالة (sig.)	المعامل (B)	درجة الدلالة (sig.)	المعامل (B)	درجة الدلالة (sig.)
مخاطر الائتمان	0.002	0.986	0.352**	0.001	0.168**	0.0097	0.037**	0.00705
مخاطر السوق	0.088	0.444	0.342**	0.001	-0.137	0.185	0.169**	0.0095
مخاطر التشغيل	-0.171	0.154	-0.002	0.987	-0.080	0.453	0.082*	0.043
المقطع الثابت	4.14***	0.000	3.27**	0.000	2.77**	0.000	2.39**	0.000
معامل التحديد (R^2)	0.14	0.032	0.18	0.000	0.136	0.001	0.06	0.048

النموذج الثاني يقيس تأثير تطبيق معايير بازل II على قدرة البنوك على تخفيف المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية:

النموذج الثاني

حيث Y= المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية

حيث b1= معامل مخاطر الائتمان

حيث b2= معامل مخاطر السوق

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث a= المقطع الثابت

نلاحظ أن تطبيق بند بازل المتعلق بمخاطر الائتمان يلعب دورا إيجابيا في تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية لدى البنوك التجارية في فلسطين، كذلك الحال بالنسبة إلى تطبيق معيار بازل الخاص بمخاطر السوق. أما بخصوص تطبيق البند الخاص بمخاطر التشغيل فلم يكن له أي تأثير ذو دلالة إحصائية على تقليل المخاطر المتعلقة بالسيولة النقدية. بشكل عام نرفض الفرضية الخامسة التي تقول انه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات بازل (II) وبين الحد من المخاطر الائتمانية (السيولة النقدية).

النموذج الثالث في الجدول 8 يقيس تأثير تطبيق معايير بازل II على قدرة البنوك على تخفيف مخاطر التركيز:

النموذج الثالث

حيث Y= مخاطر التركيز

حيث b1= معامل مخاطر الائتمان

حيث b2= معامل مخاطر السوق

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث a= المقطع الثابت

تظهر النتائج أن تطبيق مبادئ بازل في ما يخص مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ليس لها أي دلالة إحصائية على قدرة البنوك الفلسطينية على إدارة مخاطر التركيز. أما تطبيق بنود مخاطر الائتمان فكان لها تأثير إيجابي ولكن ضعيف جدا على مخاطر التركيز. لذلك نقبل الفرضية السادسة التي تقول بأنه لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات بازل (II) وبين الحد من المخاطر الائتمانية و مخاطر التركيز.

بالنسبة إلى النموذج الرابع فهو يقيس تأثير تطبيق معايير بازل II على قدرة البنوك على تخفيف مخاطر الضمانات:

النموذج الرابع

حيث Y= مخاطر الضمانات

حيث b1= معامل مخاطر الائتمان

حيث b2= معامل مخاطر السوق

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث b3= معامل مخاطر التشغيل

حيث a= المقطع الثابت

تظهر نتائج النموذج الرابع أن تطبيق بنود بازل الثلاث له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على قدرة البنوك على التعامل مع مخاطر الضمانات. لذلك نرفض الفرضية السابعة التي تقول انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات بازل II وبين قدرة البنوك على الحد من المخاطر الائتمانية (مخاطر الضمانات).

تلخيص وتحليل نتائج الدراسة

لقد قمنا في هذه الدراسة في اختبار الدور الذي يلعبه تطبيق اتفاقية بازل II في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في دولة فلسطين. حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الدوائر والأقسام المعنية في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين والبالغ عددهم (246)، واشتملت عينة الدراسة على (150) موظفاً شكلوا ما نسبته (61%) من مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية. من ثم اعتمد الباحثان كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي من اجل اختبار فرضيات الدراسة. بالنسبة إلى البيانات فقد كانت الاستبانة هي الأداة الرئيسية حيث تم تحكيمها واختبار مصداقيتها بطرق علمية معتمدة. من ابرز النتاج التي توصلت اليها الدراسة:

1. أظهرت النتائج أهمية وقيمة اتفاقية بازل (II) في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في فلسطين وذلك من خلال الارتباط الوثيق بينهما ومن خلال الدور البارز الذي تلعبه محاور اتفاقية بازل (II) في محاور إدارة المخاطر الائتمانية وكذلك من خلال الاستجابة المرتفعة التي أظهرها مجتمع الدراسة لأداة القياس (الاستبانة).
2. أثبتت الدراسة تمتع العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية في فلسطين بمستوىً جيد من تطبيق اتفاقية بازل (II) لإدارة المخاطر الائتمانية والحد منها وبمتوسط حسابي بلغ (82%).
3. بخصوص مؤشرات تطبيق اتفاقية بازل (II) لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية في فلسطين، جاء محور "مخاطر الائتمان" ومحور "مخاطر التشغيل" الأكثر تطبيقا على التوالي، بينما جاء محور "مخاطر السوق" في المرتبة الأخيرة.
4. ظهر من خلال الدراسة أن اتفاقية بازل (II) لإدارة المخاطر الائتمانية تعتبر وسيلة هامة ومؤثرة في ممارسة الأنشطة المصرفية وينعكس مردودها الإيجابي على كافة عناصر العملية المصرفية في البنوك التجارية في فلسطين.
5. أظهرت الدراسة تمتع العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية في فلسطين بمستوىً جيد وبمتوسط حسابي بلغ (84%).
6. فيما يتعلق بمؤشرات إدارة المخاطر لدى العاملين في هذا المجال في البنوك التجارية في فلسطين، جاء إدارة "السيولة النقدية" في المرتبة الأولى, يليها كل من إدارة مخاطر التركيز ومخاطر الضمانات.
7. أن تحليل الانحدار يظهر أن التزام البنوك بتطبيق مخففات المخاطر الائتمانية يساهم بشكل إيجابي وذات دلالة إحصائية في قدرة البنوك على إدارة مخاطر الائتمان. كذلك الحال ولكن بدرجة اقل بالنسبة إلى مخففات مخاطر السوق التي يسهم الالتزام بها من قبل البنوك في تحسين فعاليتها وقدرتها في إدارة عملية الائتمان.

8. لم يكن لمخاطر التشغيل أي تأثير ذا مغزى على فعالية البنوك، ذلك يعود ربما بشكل أساسي إلى ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري مما يعيق بشكل ما قدرة البنوك على إدارة المخاطر. ذلك يعود ربما بشكل أساسي إلى ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري مما يعيق بشكل ما قدرة البنوك على إدارة المخاطر. فقد أجاب 84٪ من المستطلعة آرائهم أن ارتباط مخاطر التشغيل بالعنصر البشري يعد سببا في ارتفاع نسبة هذه المخاطر. إن عملية التوظيف في البنوك والترقيات في فلسطين وبعض دول العالم الثالث في العديد من الأحيان لا تعتمد على الخبرة والكفاءة بل على معايير أخرى غير مهنية. كما أن هناك ربما نقص في الخبرة لدى العناصر البشرية العاملة في البنوك التجارية في فلسطين فيما يخص مخاطر التشغيل, وذلك ربما يعود إلى أن العديد من البنوك في فلسطين تعتبر صغيرة وذات رأس مال محدود لذلك لا يوجد فيها دائرة منفصلة لإدارة المخاطر كما هو الحال في البنوك الكبيرة كالبنك العربي وبنك فلسطين.

9. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأي من مؤشرات بازل على تخفيف المخاطر المتعلقة بالسياسة الائتمانية. ربما يعود ذلك إلى أن السياسات الائتمانية لدى البنوك الفلسطينية بشكل عام يتم تحديدها بشكل أساسي من قبل سلطة النقد الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بحجم التسهيلات الائتمانية نسبة إلى الودائع وغيرها من السياسات. كما انه بشكل عام ونتيجة للظروف السياسية فإن معظم البنوك الفلسطينية تتخذ سياسات ائتمانية تحفظية لتقليل حجم المخاطرة, حيث أن منح تسهيلات ائتمانية للأفراد أو المؤسسات يتطلب مجموعة كبيرة ومعقدة من الإجراءات والضمانات. يعني ذلك كله أن تطبيق مبادئ بازل ربما ليس هو السبب الرئيسي لقدرة البنك على إدارة مخاطر الائتمان بل يعود ذلك إلى عوامل أخرى عديدة.

10. يوجد تأثير كبير لتطبيق متطلبات بازل (II) وبين الحد من المخاطر الائتمانية المتعلقة بالسيولة النقدية. قد يرجع السبب في ذلك حسب رأي الباحث إلى أن تطبيق معايير بازل خاصة المتعلقة بمخاطر الائتمان يسهم في توفير الضمانة التي تعتبر المصدر البديل للدفع والتي يعبر عنها بالملجأ الذي يرافق التسهيلات الممنوحة في حاله الفشل. هذا يعني أن لدى البنوك الفلسطينية كما ذكرنا سابقا إجراءات صارمة للضمانات يتم أخذها بالحسبان عند دراسة الطلبات الائتمانية للمعتمدين من قبل لجان التسهيلات المختصة، مع مراعاة أن تكون الضمانة مستقرة وليست محلا لتقلبات سعرية واسعة ، وسهولة تسويقها وبيعها والديمومة في قيمتها وإمكانية نقلها إلى مكان أخر، وعلى أن يتم تقييمها بشكل دوري، حيث أعطت اتفاقية بازل افضلية للضمانات النقدية والذهب والمعادن باعتبارها خالية من المخاطر

11. أن تطبيق مبادئ بازل في ما يخص مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ليس لها أي دلالة إحصائية على قدرة البنوك الفلسطينية على إدارة مخاطر التركيز. أما تطبيق بنود مخاطر الائتمان فكان لها تأثير إيجابي ولكن ضعيف جدا على مخاطر التركيز. يعود ذلك الى عدم مراعاة البنوك التجارية الفلسطينية لبعض عناصر بنود بازل مثل توزع الودائع الموجودة في البنوك وكذلك التسهيلات الممنوحة على كافة العملات المتداولة وليس التركيز على عملة واحدة فان ذلك يكون افضل واقل خطورة، وهو ما يظهر في نسب التركز للدولار (39٪)

والشيكل (34٪) في الودائع لدى البنوك التجارية في فلسطين في العام 2018 مقارنة بالدينار (23٪) (سلطة النقد الفلسطينية، 2018). كذلك الحال بالنسبة إلى التسهيلات الائتمانية حيث بلغت نسبة التركز في الشيكل الإسرائيلي 40٪ وفي الدولار 45٪ بينما بلغت 14٪ للدينار (سلطة النقد الفلسطيني، 2018). كما ركزت اتفاقية بازل على ضرورة أن يكون هناك قسم مختص في البنك معني بإدارة المخاطر يعمل على الحد منها ومراقبتها وقياسها بعدة أساليب منها تحديد السقوف وتحليل الحساسية، والذي يساهم إلى درجة كبيرة جدا من الحد من مخاطر التركز. لكن هناك العديد من البنوك الفلسطينية خاصة الصغيرة الحجم ليس فيها قسم مختص بإدارة كل نوع من المخاطر المنضوية تحت بنود بازل.

12. بالنسبة إلى النموذج الرابع فيظهر أن تطبيق بنود بازل الثلاث له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على قدرة البنوك على التعامل مع مخاطر الضمانات. يعود ذلك بشكل أساسي إلى ما ذكرناه سابقا في أن البنوك تركز بشكل أساسي على مخاطر الضمانات لما لها من تأثير مباشر على ربحية البنوك واستمراريتها حيث أن الظروف السياسية والاقتصادية ترفع بشكل كبير من درجة المخاطرة في القطاع المصرفي الفلسطيني. وذلك كله يتوافق مع الإجراءات المتبعة من قبل سلطة النقد الفلسطيني والتي تتطابق مع عدد كبير من بنود بازل في ما يخص الحاجة إلى إدارة مخاطر الضمانات

توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدّراسة، يقدم الباحثان التوصيات التالية

1. عقد محاضرات وورش عمل ودورات تدريبية للعاملين في مجال إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك لتوفير المعرفة اللازمة لهم حول اتفاقية بازل (II) للحد من المخاطر الائتمانية وكل ما يتعلق بها.
2. نشر وتعميم اتفاقية بازل (II) لدى كافة البنوك وإداراتها العليا لتكون الركيزة الأساسية في التعامل مع المخاطر الائتمانية والحد منها من أجل الوصول لخدمات مصرفية سلسة، آمنة وبناءة ومنتجة.
3. ضرورة تعزيز إجراءات تطبيق اتفاقية بازل (II) للحد من المخاطر الائتمانية في كافة البنوك العاملة في فلسطين مما يزيد من سلاسة العملية المصرفية الأمر الذي سيحسن بدون شك فرص الاستثمار مما يعزز النمو الاقتصادي وصولا لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.
4. وجوب التركيز على محور "مخاطر السوق" من محاور اتفاقية بازل (II) وزيادة التعريف به وبأهميته لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر في البنوك التجارية الفلسطينية.
5. إجراء المزيد من الأبحاث ذات العلاقة بإدارة المخاطر الائتمانية وتوسيع نطاق البحث ليشمل دراسة وقياس متغيرات أخرى تؤثر أو تتأثر بإدارة المخاطر الائتمانية.

6. زيادة الإفصاح وبشكل شفاف عن البيانات المالية خاصة المتعلقة بالمخاطر المحيطة بالبنك مما يحفز البنوك على تحسين ممارسة أعمالها وبما يحقق المتانة والاستقرار للجهاز المصرفي.
7. ضرورة الاحتفاظ بخطة طوارئ خاصة بالسيولة لدى البنوك لمواجهة السحوبات المفاجئة من العملاء.
8. ضرورة تدريس بعض المساقات المتعلقة بإدارة المخاطر في الجامعات الفلسطينية من أجل توفير كادر بشري كفؤ.

المراجـع العربيـة

- الببلاوي، حازم. (2006). *نظرة عامة على استعدادات الدول العربية لتطبيق مقترح بازل II*، اتحاد المصارف العربية.
- الزبيدي، حمزة. (2008). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الشرابي، عبد الحميد. والشوارب، عبد الحليم. (2002). *إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الإسكندرية*، دار المعارف.
- الصيرفي، محمد. (2006). *إدارة البنوك*، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الصيقل، محمد. (2005). *المبادئ الأساسية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1997 – دراسة تطبيقية عن سلطة النقد الفلسطينية*، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.
- النجار، حياة. (2014). *إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية*، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة سطيف
- جلدة، سامر. (2010). *البنوك التجارية والتسويق المصرفي*، الأردن، دار أسامة للنشر.
- زايده، دعاء. (2006). *التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني – دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة*، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية.
- عثمان، محمد (2013). *إدارة وتحليل الائتمان ومخاطرة*، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع، طب.

- مفتاح، صالح. ورحال، فاطمة. (2013). *تأثير مقررات لجنة بازل (III) على النظام المصرفي الإسلامي* – دراسة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو والعدالة والاستقلال من المنظور الإسلامي، تركيا.

References (Arabic & English)

- Abuzarqa, R. (2019). Banking Risk Management According to the Requirements of The Basel Agreements, *SEA - Practical Application of Science* Volume VII, Issue 19, pp.29-38.
- Al- Najar, H. (2014). *Risk management according to Basel instructions: study on commercial Algerian Banks*, PhD thesis, Stief University, Algeria.
- Al- Saiqal, M. (2005). *Core principles for effective banking supervision-An Empirical study by Palestinian Monetary Authority during 1997*. Master thesis- Islamic university, Gaza strip.
- Al- Sayrafi, M. (2006). *Banking management*. Dar Al-Manahej for publishing and distribution serivces, Jordan.
- Al-Sharraby, A. & Al-Shawarb, A. (2002). *Credit risk management from banking and legal perspectives*. Dar Al marefa, Alexandria.
- Al-Zubaidi, H. (2008). *Banking credit management & amp*; credit analysis. Al Waraq for publication and distribution services, Jordan
- Balthazar, L. (2006). *From Basel I to Basel* III, the integration of state-of-art risk management in banking regulation, Palgrave Macmillan.
- Cornford, A. (2005). *Basel II: The Revised Framework of June 2004*."Discussion Paper No. 178. New York: United Nations Conference on Trade and Development.
- Cronbach, L. (1951). *Coefficient alpha and the internal structure of tests*. Psychomerika.
- El- Beblawi, H. (2006). *Preparations of the Arab countries to implement Basel II proposal*: A helicopter view. Union of Arab Banks.

- Hartmann-Wendels, T. Grundke, P. & Spörk, W. (2005). *Basel II and the Effects on the Banking Sector*. In: Frenkel M., Rudolf M., Hommel U. (eds) Risk Management. Springer, Berlin, Heidelber.
- Wu, H. & Leung, S. (2017). *Can Likert Scales be Treated as Interval Scales*?—A Simulation Study, Journal of Social Service Research, 43:4, 527-532, DOI: 10.1080/01488376.2017.1329775.
- Jelda, S. (2010). *Commercial banks &amp*; marketing of banking. Dar Osama for publishing and distribution, Jordan.
- Leventides, J. & Donatou, A. (2015). The Impact of the Basel Accord on Greek Banks: A stress Test Study, Journal of Risk and Financial Management, 8, 181-197.
- Plummer, J. D. & Tanis Ozcelik, A. (2015). *Preservice teachers developing coherent inquiry investigations in elementary astronomy*. *Science Education, 99*(5), 932–957. doi: 10.1002/sce.21180.
- Ma, X. (2004). *The new Basel capital accord and risk management of Chinese state – owned commercial bank*. International Association of Schools and Institute of Administration.
- Mawutor, J. (2015). Analysis of Basel III and risk management in Banking. *European journal of Business Management*, 6(6).
- Moftah, S. & Rahhal, F. (2013). *The impact of Basel III on Islamic banks*, Paper presented to 9th World Conference on Islamic Economics and Finance: "Growth, Equity and Stability: An Islamic Perspective." Turkey.
- Othman, M. (2013). *The management & analysis of Credit & its related risks*. Dar Al-Feker for publishing and distribution, Jordan.
- Tamura, K. (2005). Challenges to Japanese compliance with the Basel capital accord "Domestic Politics international Banking standards. Japanese Economy, 33 (1).

- Van Roy, P. (2005). *Credit rating and the standardized approach to credit risk in Basel II.* Working paper (517), European Central Bank.
- Zayeda, D. (2006). *Defaulted Credit facilities in Palestinian banking sector- An Empirical Study*, Master thesis- Islamic university, Gaza Strip.